جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية/ فرع العلاقات الدولية

تأثير العامل السياسي على تسوية منازعات الاستثمار لدى الاكسيد ICSID

اطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب

جميل جعفر البدر

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف وهي جزء من
متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
فرع العلاقات الدولية

بأشراف
أ.د. هيثم كريم صيوان
أ. د. زهير عبد الكريم الحسني

١٤٤١هـ ٢٠٢٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ
وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا
إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا

صدق الله العلي العظيم

(النساء الآية ٣٥)

اقرار المشرف

نشهد بأن إعداد هذه الاطروحة الموسومة (تأثير العامل السياسي على تسوية منازعات الاستثمار لدى الاكسيد (ICSID)) والتي تقدم بها الطالب (جميل جعفر عودة البدر) قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا ـ قسم العلوم السياسية ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اختصاص العلاقات الدولية وأرشحها للمناقشة .

التوقيع :

الاســـــم : أ. د. هيثم كريم صيوان

التاريخ : / / 20

التوقيع :

الاسم : أ. د. زهير عبد الكريم الحسني

التاريخ : / / 20

توصية السيد رئيس القسم العلمي

استناداً الى التعليمات النافذة والتوصيات المقدمة , ارشح اطروحة الدكتوراه الموسومة (تأثير العامل السياسي على تسوية منازعات الاستثمار لدى الاكسيد (ICSID)) للمناقشة العلمية .

التوقيع :

الاســـــم : أ. د. محمد ياس خضير

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ : / / 20

توصية عمادة المعهد

بناءً على التوصية المقدمة من قبل الأستاذ المشرف ،وتقريري كل من المقومين العلمي واللغوي، فقد أحيلت هذه الاطروحة إلى لجنة المناقشة .

التوقيـــــــــــــع :

الأســـــــــــــم : أ.د. زيد العكيلي

عميد المعهد

التـــــــــــــاريخ : / / ٢٠٢٠

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن اطروحة الدكتوراه الموسومة ((تأثير العامل السياسي على تسوية منازعات الاستثمار لدى الاكسيد (**ICSID**))، للطالب (جميل جعفر عودة البدر) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وأنها صالحة من الناحيتين اللغوية والتعبيرية .

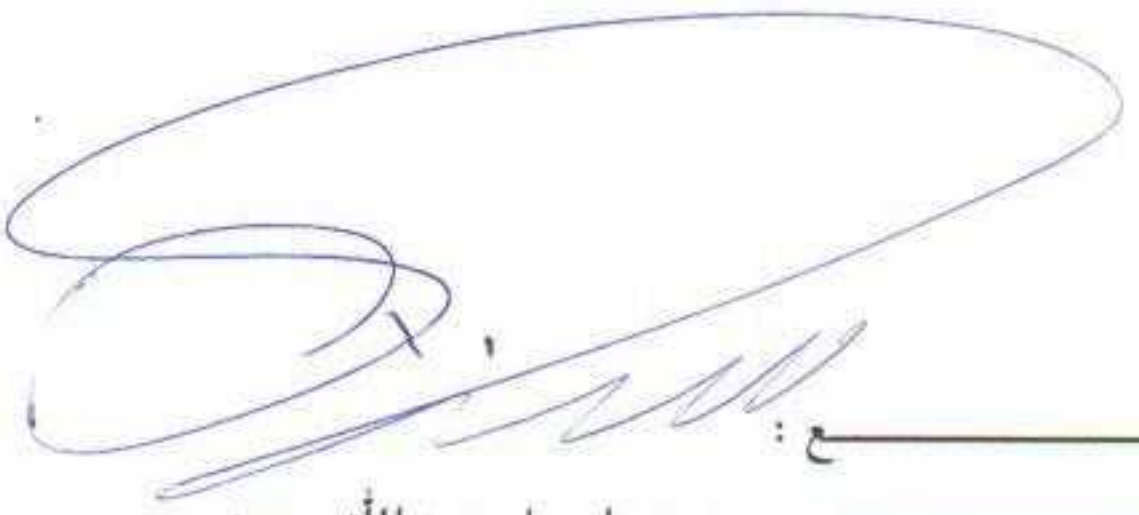

التوقيع :

الأسم : م. م . إسراء عبدالله وحيد

التاريخ : / / ٢٠٢٠

إقرار المقوم العلمي

أشهد بأن اطروحة الدكتوراه الموسومة ((تأثير العامل السياسي على تسوية منازعات الاستثمار لدى الاكسيد (**ICSID**))، للطالب (جميل جعفر عودة البدر) قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية وأنها صالحة للمناقشة .

التوقيـــــــــــــع :

الأســـــــــــــم :

التـــــــــــــاريخ : / / ٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة نشهد اننا قد اطلعنا على اطروحة الدكتوراه الموسومة ب ((تأثير العامل السياسي على تسوية منازعات الاستثمار لدى الاكسيد (ICSID)) ، المقدمة من قبل الطالب (جميل جعفر عودة البدر) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ونرى انها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في اختصاص العلاقات الدولية / العلوم السياسية.

أ.م.د. فائق حسن جاسم

عضواً

أ.م.د. اخلاص قاسم ناقل

عضواً

أ.د. حسن لطيف كاظم

عضواً

أ.متمرس.د.عبد علي كاظم المعموري

عضواً

أ . د . هيثم كريم صيوان

مشرفاً

أ . د. زهير عبد الكريم جعفر

مشرفاً

أ.متمرس .د. ابراهيم اسماعيل ابراهيم

رئيسا

صدقت اطروحة الدكتوراه من مجلس معهد العلمين للدراسات العليا بجلسته (٩) المؤرخة في (/ / ٢٠٢٠)

أ . د . زيد عدنان محسن

عميد

معهد العلمين للدراسات العليا

الإهداء

إلى من هما وسيلتي إلى الله

أبي (رحمه الله) وأمي .....

إلى أسرتي الصغيرة

زوجي .....وأبنائي حسن وزينب وعباس..

إلى أخوي وسندي في الحياة

سمير وأحمد .....

إلى أخواتي .....

أهدي إليهم ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبين محمد صلى الله عليه وآل بيته وسلم ...وله الفضل والمنة من قبل ومن بعد وله الحمد في الأولى والاخرة، وله الشكر على هذا الحال وكل حال، ((من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق)) .

بعد انجازي هذه الاطروحة وإعدادها بالشكل الذي يرتقي إلى المستوى المطلوب لمناقشتها (إنشاء الله) يحدوني واجب الوفاء بالجميل ان أقدم خالص شكري وتقديري الى سماحة الدكتور السيد محمد بحر العلوم(قد)، صاحب الفضل الكبير بتشييد هذا الصرح العلمي الذي أضاف إلى مدينة أمام البلاغة والبيان الإمام علي عليه السلام النجف الاشرف دراسة أكاديمية جديدة، كما أتقدم بالشكر الى عميد معهد العلمين الدكتور زيد العكيلي، ورئيس قسم العلوم السياسية الدكتور محمد ياس خضير، والى زميلنا في الدراسة ومواقفه الداعمة لنا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه الدكتور علي بحر العلوم و جميع أساتذتي في المعهد، وموظفيه المحترمين جميعا وبالذات الاخ احمد الساعدي، كما اتقدم بالشكر الى المهندس زهير شربة الامين العام للمركز العراقي للتحكيم الدولي والى القاضي الدكتور احمد شتا اللذان كانا سبباً في اختيار الموضوع والكتابة فيه.

ولا يسعني الا ان اشكر الدكتور هيثم كريم صيوان والدكتور زهير عبد الكريم الحسني ، المشرفان على هذه الاطروحة اذ كانت لتوصياتهم وإرشاداتهم أبلغ الاثر في تذليل العقبات وحل الإشكالات الي واجهتني للمضي قدما في انجاز هذه الاطروحة .

الباحث

ملخص الاطروحة

من الواضح ان موضوع البحث في تسوية المنازعات لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا دول اخرى لسنة ١٩٦٥ (اتفاقية الاكسيد – اتفاقية واشنطن)، في جانبه القانوني بشكل عام، وفي جانبه السياسي بشكل خاص، له من الاهمية في دراسته في ظل العلاقات الدولية لأطراف النزاع والامكانيات التي تتمتع بها تلك الدول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى الاخص بين دول الشمال ودول الجنوب، وما تتوفر لدول الشمال من امكانيات القوة والنفوذ في القرار السياسي، اضافة الى فاعليتها في البنك الدولي والتي تنبع من ارتفاع نسبة مساهماتها المالية في البنك الدولي للأنشاء والتعمير، جعل للعامل السياسي دورا هاما في مراحل تسوية تلك المنازعات امام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار .

ان القارئ للبحث سيجد للوهلة الاولى ان البحث وكأنه قد اسهب في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في جانبه القانوني، وهذا فعلا، اذ ان الرابطة التي تربط الدول او اجهزتها بالمستثمر الاجنبي يغلب ان تكون جدائله خليطا من القانون والسياسة والاقتصاد، وبالتالي كان لزاما ان تتم الاحاطة بالاعتبارات القانونية التي تغلف اصل النزاع، اضافة الى ان قانون العلاقات الدولية وثيق الصلة بعلم السياسة الذي يدرس في مجال النظريات السياسية والنظم السياسية والعلاقات السياسية بين الدول المختلفة، من جهة ثانية، لنصل من خلال ذلك الى الاعتبارات السياسة المؤثرة في تسوية المنازعات لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

لقد اعتمدت الاطروحة على اكثر من منهج، نظراً لتعدد المداخل عند دراسة تأثير العامل السياسي على تسوية منازعات الاستثمار لدى الاكسيد ICSID، ليكون لها الدور الايجابي في اغناء مضامين البحث، فكانت اهم تلك المناهج التي بنى عليها البحث هي المنهج التاريخي عند البحث في مرحلة ما قبل اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ونشأة الاتفاقية، والمنهج القانوني لبيان مدى تطبيق احكام اتفاقية المركز

الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لسنة ١٩٦٥ ، واخيراً المنهج التحليلي النظمي لتحليل احكام قضايا التحكيم سياسيا .

اما هيكلية البحث ، فقد انتظم البحث الموسوم بـ ((تأثير العامل السياسي على تسوية منازعات الاستثمار لدى الاكسيد (ICSID)) في اربع فصول ، علاوة عن مقدمة وخاتمة ، خصص الفصل الأول في البحث في العلاقة بين التحكيم والاستثمار الاجنبي وبحث في مبحثه الاول في مفهوم الاستثمار الاجنبي ، اما المبحث الثاني فكان البحث في العقود الدولية ، في حين تطرق المبحث الثالث حول التحكيم في عقود الدولة ، في حين تناول الفصل الثاني سيادة الدول في ظل تنفيذ احكام التحكيم الاجنبية ، وتوزع على ثلاث مباحث ، الاول كان في تنفيذ احكام التحكيم وقد تطرق الى بطلان حكم التحكيم ، واختصاص القضاء في تنفيذ احكام حكم التحكيم ، اما المبحث الثاني فتطرق الى سيادة الدولة في ظل تنفيذ اتفاقية نيويورك للاعتراف وتنفيذ احكام التحكيم الاجنبية ، من حيث موقف الاتفاقيات الدولية من حصانة الدولة ضد تنفيذ احكام التحكيم الاجنبية ، ثم حالات رفض تنفيذ احكام التحكيم الاجنبية ، وفي المبحث الثالث كان سيادة الدولة في ظل تنفيذ احكام التحكيم الباطلة من خلال الوقوف على اسباب ظهور تنفيذ الاحكام الباطلة وفقا الاتفاقيات الدولية ومن ثم بيان الاتجاه المؤيد لها ، اما الفصل الثالث كان حول المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وسيادة الدول ، فتطرق المبحث الأول في تأثير الاستثمارات الاجنبية على السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية بدءاً من القرار ٦٢٦ لسنة ١٩٥٢ ثم القرار المرقم ١٣١٤ والصادر في ١٩٥٨/١٢/١٢ ، وصولاً لقرار الامم المتحدة المرقم ١٨٠٢ في ١٤/ ١٢/ ١٩٦٢ ، اما المبحث الثاني تطرق الى البنك الدولي ودوره في ابرام اتفاقية واشنطن لسنة ١٩٦٥ ، من خلال البحث في البنك الدولي وفي الانضمام الى اتفاقية المركز الدولي ودراسة حالة انضمام العراق الى اتفاقية الاكسيد و اتفاقية نيويورك ، في حين كان المبحث الثالث حول سيادة الدولة في ظل تنفيذ الاحكام وفقا لاتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار من امكانية الطعن بحكم التحكيم من قبل الدولة المضيفة و تنفيذ حكم التحكيم من قبلها وضمانات التنفيذ لصالح المستثمر الاجنبي ، اما الفصل الرابع والاخير ، كان حول الدور السياسي واثره في

تطبيق القانون الوجب التطبيق وتطرق المبحث الاول الى تطبيق القانون الواجب التطبيق للدولة المضيفة في المبحث الاول من حيث تحديد القانون الواجب التطبيق استنادا الى ارادة الاطراف و تطبيق قانون الدولة المتعاقدة وفي المبحث الثني كان في تدويل عقود الاستثمار من خلال تطبيق القانون الذاتي للعقد او من خلال القانون الدولي او من خلال قواعد التجارة الدولية، اما المبحث الثالث والاخير فكان في اسباب تدويل عقود الاستثمار.

وكانت الخاتمة تحمل أهم ما توصل اليه الباحث من الاستنتاجات والتوصيات ليختم به البحث .

المحتويات

اقرار المشرف ..... ب

توصية عمادة المعهد ..... ت

إقرار المقوم اللغوي ..... ث

إقرار المقوم العلمي ..... ج

توصية عمادة المعهد ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

قرار لجنة المناقشة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

قرار معهد العلمين للدراسات العليا ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الإهداء ..... خ

شكر وتقدير ..... د

ملخص الاطروحة ..... ذ

المحتويات ..... س

المقدمة ١

الفصل الاول: العلاقة بين التحكيم والاستثمار الأجنبي ٧

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي ٨

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي ٩

المطلب الثاني: اشكال الاستثمار الأجنبي ١٦

المبحث الثاني: العقود الدولية ٢٥

المطلب الأول: ماهية العقود الدولية ٢٦

المطلب الثاني: ماهية عقود الاستثمار الأجنبي ٣٥

المبحث الثالث: التحكيم في عقود الدولة ٤٢

المطلب الأول: مفهوم التحكيم وخصائصه ٤٣

المطلب الثاني: مدى صلاحية التحكيم في العقود الدولية ٥٠

الفصل الثاني: سيادة الدول في ظل تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية ٦١
المبحث الأول: تنفيذ أحكام التحكيم ٦٢
المطلب الأول: بطلان حكم التحكيم ٦٣
المطلب الثاني: تنفيذ أحكام التحكيم الوطنية ٧٧
المبحث الثاني: سيادة الدول في ظل تنفيذ أحكام اتفاقية نيويورك للاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية لسنة ١٩٥٨ ..... ٨٦
المطلب الأول: حصانة الدولة ضد التنفيذ في القانون الدولي الاتفاقي ٨٧
المطلب الثاني: رفض تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية وفقا لاتفاقية نيويورك ٩١
المبحث الثالث: سيادة الدولة في ظل تنفيذ أحكام التحكيم الباطلة ١١١
المطلب الأول: أسباب ظهور اشكالية تنفيذ الأحكام الباطلة ١١٢
المطلب الثاني: موقف الفقه من تنفيذ أحكام التحكيم الباطلة ١٢٩
الفصل الثالث: دور المركز الدولي في تسوية منازعات الاستثمار وسيادة الدول ١٤١
المبحث الأول: تأثير الاستثمارات الأجنبية على السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية ١٤٢
المطلب الأول: قرار الجمعية العامة المرقم ٦٢٦ في ٢١/ ١٢/ ١٩٥٢ ..... ١٤٥
المطلب الثاني: قرار الجمعية العامة المرقم ١٣١٤ الصادر في ١٢/ ١٢/ ١٩٥٨ ..... ١٥٠
المطلب الثالث: قرار الجمعية العامة المرقم ١٨٠٣ في ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ ..... ١٥٥
المبحث الثاني: البنك الدولي ودوره في إبرام اتفاقية واشنطن لسنة ١٩٦٥ ..... ١٦١
المطلب الأول: دور البنك الدولي للإنشاء والتعمير في التنمية الاقتصادية ١٦٢
المطلب الثاني: الانضمام الى اتفاقية واشنطن الخاصة بإنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار .. ١٧١
المطلب الثالث: دراسة حالة انضمام العراق الى اتفاقية الأكسيد و اتفاقية نيويورك ١٨٠
المبحث الثالث: سيادة الدولة في ظل تنفيذ أحكام الاكسيد ١٩٠
المطلب الأول: الطعن بحكم التحكيم ١٩٢
المطلب الثاني: تنفيذ أحكام الاكسيد ٢٠٧

المطلب الثالث: ضمانات تنفيذ أحكام الاكسيد ٢١٠
الفصل الرابع: الدور السياسي واثره في اختيار القانون الواجب التطبيق ٢٢٠
المبحث الأول: تطبيق القانون الواجب التطبيق للدولة المضيفة..... ٢٢٤
المطلب الأول: تحديد القانون الواجب التطبيق استنادا الى إرادة الطرفين..... ٢٢٥
المطلب الثاني: تطبيق قانون الدولة المتعاقدة ٢٣٩
المبحث الثاني: تدويل عقود الاستثمار ٢٤٨
المطلب الأول: تطبيق القانون الذاتي للعقد ٢٤٩
المطلب الثاني: تطبيق قواعد القانون الدولي العام ٢٥٢
المطلب الثالث: تطبيق قواعد قانون التجارة الدولية ٢٥٩
المطلب الرابع: تطبيق المبادئ العامة للقانون..... ٢٦٣
المبحث الثالث: أسباب تدويل القانون الواجب التطبيق في موضوع النزاع..... ٢٦٧
المطلب الأول: التدويل باسم المبادئ العامة للأمم المتمدنة وعدم ملائمته لمعاملات التجارة الدولية .٢٦٩
المطلب الثاني: التدويل بسبب تعارض قواعد القانون الوطني مع المبادئ العامة للقانون الدولي.....٢٧٩
المطلب الثالث: التدويل بسبب النقص في القانون الوطني ٢٨٣
المطلب الرابع: الافتقار الى المعيار الموضوعي أو القانوني في التدويل ٢٨٧
الخاتمة..... ٣٠٣
ملحق رقم (١) اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لسنة ١٩٦٥ ..... ٣٠٥
ملحق رقم (٢) اتفاقية نيويورك للاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية لسنة ١٩٥٨ . ٣٣٢
ملحق رقم (٣) المخاطبات الرسمية والحلقة النقاشية للانضمام الى اتفاقية نيويورك ٣٣٨
المراجع والمصادر ٣٥٣

فهرست الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
١	يوضح النسب المئوية للحالات المسجلة لدى الاكسيد	١٦٩
٢	يوضح ارتفاع اعداد المطالبات من المستثمرين ضد الدول المضيفة	١٧٢
٣	يبين المبالغ التي خسرتها الدول جراء نظر نزاعاتهم لدى الاكسيد للفترة من(٢٠١٢ – ٢٠١٤)	١٧٣
٤	انضمام الدول العربية لاتفاقية الاكسيد للمدة من ١٩٦٦ - ٢٠١٥	١٧٤